

## كلمة وزير التربية والتعليم العالي د. نايف الحجرف :

في البداية يشرفني بأسم راعي المنتدى حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ان ارحب بكم في حفل افتتاح فعالية منتدى الكويت للشفافية السابع والذي تقيمه وتنظمه جمعية الشفافية الكويتية بالتعاون مع المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي تحت شعار " حوكمة التعليم : نزاهة التعليم وتعليم النزاهة" ، كما يطيب ان انقل لكم تمنيات راعي المؤتمر حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ودعوته بالتوفيق والنجاح لأعمال المنتدى.

لقد استوففني كثيرا شعار المنتدى " حوكمة التعليم : نزاهة التعليم وتعليم النزاهة " فاذا كان علماء اللغة يرجعون الحوكمة الى كلمة الحاكمية فعلماء الادارة والمال هم أول من تسارع لتبني مفاهيم الحوكمة لمعالجة الكثير من اوجه القصور والخلل الذي اصاب ادارات كثيرة من المؤسسات المالية في اعقاب الازمات الاقتصادية ، وان كانت الحوكمة في اطارها العام ومبادئها

الاساسية هي فن الادارة الرشيدة فانهي متأكد من اتفاقكم معي بان الادارة الرشيدة هي اساس النجاح لاي عمل بغض النظر عن مجاله

و فيما يتعلق بمسيرة التعليم في دولة الكويت فان الحوكمة في هذا المجال تتركز بضمان وجود آليات واضحة لاتخاذ القرار التربوي و التعليمي يضمن بذل الجهد اللازم في الدراسات والبحوث لتتبلور بذلك رؤية واهداف يتم اتخاذ قرارات تنفيذية تترجم تلك الرؤية على ارض الواقع لتحقيق الاهداف المرجوة

وفي هذا الصدد ولضمان تفعيل مبادئ الحوكمة وهي فن الادارة الرشيدة فقد تم اعادة هيكلة اتخاذ القرار في وزارة التربية في دولة الكويت بحيث يكون المجلس الاعلي للتعليم هو الجهة العليا المناط بها اتخاذ القرارات التي تؤثر علي المنظومة التربوية والتعليمية في الدولة ويكون دور وزارة التربية هو تنفيذ هذه القرارات في حين يكون دور المركز الوطني لتطوير التعليم رقابيا يضمن تنفيذ وزارة التربية لقرارات المجلس الاعلي للتعليم ويرفع تقارير دورية بذلك الى المجلس ،

ان وجود هذا الهيكل التنظيمي وهو المجلس الاعلي للتعليم ووزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم يعمل علي ايجاد ادارة رشيدة من حيث اتخاذ القرار وتنفيذ القرار ومتابعة تطبيقه وبالتالي يكون هناك فصل بين

متخذي القرار والمنفذ له وايضا يكون هناك فصل بين المنفذ للقرار والمقيم لنتائج التنفيذ ، كل ذلك في مسعى من الدولة لايجاد الاسلوب الامثل في الادارة الرشيدة وللناي بالقرارات التربوية والتعليمية بالذات بان تكون هناك فردية تتأثر بالأشخاص.

وان كان اختيار التعليم موضوعا للمنتدى في دورته السابعة فانه اختيار له دلالاته الهامة حيث ان الاصلاح بمفهومه الشامل ينطلق بل يرتكز على إصلاح المنظومة التعليمية ، فهي الاساس في ترسيخ وتعزيز المفاهيم السليمة في نفوس ابناءنا الطلبة والمتعلمين في مراحلهم الدراسية المختلفة وبالتالي ياتي في مقدمة تلك المفاهيم مفاهيم الشفافية والنزاهة والتي تكتسب ولا تعلم ، فالنزاهة والشفافية ليست منهج دراسي يدرس بل هي ايمان راسخ تترجمه قناعات ومبادئ ويتبلور على ارض الواقع سلوك مجتمعي نبيل تضافر فيه الجهود لضمان استمراره ودعمه فالمدرسة وحدها لن تكون قادرة على غرس مفاهيم الشفافية والنزاهة بدون دعم ومساندة من الاسرة ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات المعنية

ولعل هذا المنتدى ياتي كمثال واضح لتضافر الجهود الرسمية مع جهود المجتمع المدني لبلورة رؤية متطورة للدولة تعزز الشفافية والنزاهة كما تاتي الرعاية السامية لهذا المنتدى تاكيدا علي ايمان الدولة بدور مؤسسات المجتمع المدني وضرورة مشاركته في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية

والنزاهة ، وانني علي يقين بان الحلقات النقاشية التي ستعقد علي مدى  
اليومين القادمين وما سيخرج عنها من توجيهات ومقترحات ستساهم في  
تعزيز الشفافية والنزاهة كفكر وثقافة لدى الافكار والمؤسسات علي حد  
السواء ،

الاخوات والاخوة : لعلني اغتنم هذه الفرصة لاؤكد علي حرص الدولة علي  
دعم وتعزيز الشفافية والنزاهة لاسيما وان هناك خطوات عديدة تم اتخاذها  
في مجالات مختلفة كتوقيع الكويت علي اتفاقية الامم المتحدة لمحاربة الفساد  
في 2003 وتصديق مجلس الامة عليها في 2006 كما ان صدور مرسوم  
بقانون رقم 24 لسنة 2012 بانشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام  
الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وتشكيل مجلس الادارة برئاسة سعادة  
المستشار عبدالرحمن النمش المعني بادارة هذه الهيئة ايضا دليل علي  
حرص الدولة علي استكمال هذه الاتفاقية.

لجمعية الشفافية الكويتية كل الشكر علي تنظيم هذا المنتدى وللجنة المنظمة  
التقدير علي حسن الاعداد ولجميع المشاركين التوفيق ولاعمال المنتدى  
النجاح ..